وتوسيعه، وتنفيذ «مبدأ ايزنهاور» الذي حظي، في المنطقة، بموافقة مبدئية علنية من الملك الاردني حسين، الذي كان أعلن، على لسان رئيس وزرائه، هزّاع المجالي، في مطلع العام ١٩٥٦، عن عزم حكومته على الانضمام الى حلف بغداد، واضطر، فيما بعد، الى التراجع عن ذلك العزم، بفعل الضغوط الشعبية الداخلية، والضغوط العربية التي قادتها مصر وسوريا، على حدّ سواء[٣٧].

ولاضعاف المحور المصري ـ السوري الذي بدأ يؤثر بفعالية في سير الاوضاع في المنطقة العربية، بدأت الولايات المتحدة باثارة المتاعب والمشاكل الداخلية في وجه الحكومة السورية، مستغلّة القوى المحلية المرتبطة بها. وجرى في النصف الثاني من العام ١٩٥٧ الكشف عن مؤامرة ضد السلطة السورية، وشنّت الصحافة الغربية حملة قوية ضد الحكومة السورية انطوت على بعض التهديدات. ثم لاحت في الافق نذر مجابهة عسكرية كبرى بين تركيا وسوريا، او بالأحرى بين النظامين، الشرق أوسطي والاقليمي العربي. فقد أجرى الممثل الخاص للولايات المتحدة، لويد هندرسون، سلسلة من الاتصالات والمباحثات مع رؤساء الحكومات في العراق والاردن وتركيا لتنظيم ما وصف يومها باعتداء مسلّح على سوريا، وأرسلت الولايات المتحدة حشداً من قطعها الحربية البحرية الى الموانىء التركية، وحشدت تركيا قواتها المسلّحة على الحدود مع سوريا، فيما قامت اسرائيل، في الوقت عينه، برفع درجة التوتر على الحدود مع سوريا[٣٨]. ولم تخف الولايات المتحدة تشجيعها لتركيا على التدخل في سوريا. فقد أعلن وزير الخارجية الاميركية، دالاس، يومها، ان من حق تركيا ان تتخذ من الاجراءات العسكرية والدفاعية ما تراه كفيلاً بحفظ أمنها وسلامتها وسلامة جاراتها وحليفاتها في المنطقة، عندما ترى ان سوريا قد أصبحت، في المنطقة، كالراديوم الذي لا تقف اشعاعاته عند حدود الاناء الذي هو فيه[٣٩]. وبادرت مصر الى ارسال قوات عسكرية، نزلت في ميناء اللاذقية في أواسط تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٧، لمساعدة الجيش السوري وتعزيز قدرة سوريا الدفاعية في مواجهة التهديدات التركية؛ وتمّ الدعم المصري بموجب اتفاقية الدفاع المشترك الموّقعة بين البلدين قبل سنتين من ذلك التاريخ[٤٠].

وعلى العكس ممّا أريد ان تسفر عنه الأزمة السورية، كانت حصيلتها ربحاً للقومية العربية وخسارة لمبدأ ايزنهاور[٤١]. فقد أدى خطر العدوان المسلّح على سوريا وتطوّر علاقاتها مع مصر الى ازدياد الروابط بين البلدين، وتقوية شعورهما بالمصير المشترك، ممّا دفعهما الى الاتجاه نحو اقامة الوحدة فيما بينهما. ففي تلك الفترة (تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٥٧)، قام وفد برلماني مصري مؤلف من ٣٢ عضواً في مجلس الامة المصري بزيارة الى سوريا لتأكيد تضامن مصر معها ودعمها لها؛ ووجّه البرلمان السوري والوفد البرلماني المصري نداء الى حكومتي بلديهما لاتخاذ تدابير عاجلة من اجل تحقيق وحدتهما. وبالفعل، بُدىء، على الفور، بالبحث في الوحدة المصرية ـ السورية، التي أعلنت في ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٥٨، وقامت على أساسها «الجمهورية العربية المتحدة» باقليمها الشمالي ـ سوريا واقليمها الجنوبي ـ مصر[٤٢].

وخلال شهور، بعد قيام الوحدة المصرية ـ السورية، تلاحقت احداث بدا أنها تمضي في اتجاه تحقيق وحدة عربية أكبر من الوحدة القائمة. فاذا استثنينا انشاء الاتحاد الهاشمي بين العراق والاردن، رداً على الوحدة، وخطوة تنقصها الجرأة لضمّ الاردن الى حلف بغداد، فانه ما ان أُعلن عن قيام دولة الوحدة حتى طلبت اليمن الانضمام اليها. وترتب على ذلك اعلان الاتحاد بين الجمهورية العربية المتحدة واليمن حيث وقّع الطرفان على ميثاق اتحاد الدول العربية[٤٣]. ثم حدثت ثورة العراق في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨، والتي أطاحت، في يوم واحد، بالسلطة الملكية المتحالفة مع